السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 01 ص ص: 730- 748
ISSN 2543-375X EISSN 2676-1645

العلاقات الجزائرية المغربية وإمكانات بعث التكامل المغاربي
Algerian-Moroccan relations and the possibilities of an activation of the maghreban integration

رداف طارق*، جامعة أم البواقي
reddaf.tarek@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/23 تاريخ القبول: 2021/11/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة نماذج لتطبيع العلاقات بين الدول، كمحرك لدفع التكامل الإقليمي، نحو مستويات أعلى، ومجالات تكاملية أكثر تنوعاً. ومن أهم الأمثلة على ذلك الثنائي الألماني الفرنسي، والذي شكل دفعاً قوياً للبناء الأوروبي. لهذا تهتم هذه الدراسة بإمكانيات بعث التكامل المغاربي، من خلال إعادة صياغة العلاقات الجزائرية المغربية. وينصب التركيز على هاتين الدولتين بشكل خاص، نظراً لمكانتهما في النظام تحت الإقليمي المغاربي، ولكونهما السبب الأساسي في تجميد التكامل.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقليمي - المغرب العربي - الجزائر - المغرب - العلاقات الجزائرية المغربية.

Abstract:

This paper aims at studying normalization cases in terms of the relations between countries, and their effects on the process of cooperation and regional integration. A typical example of this is the German-French relations, which have been a strong tie that led European development.

That is why this article focuses on the possibilities of reviving the Maghreb integration, by re-establishing the relations between Algeria and Morocco. The focus will be on these two countries in particular, because of they weigh very

* المؤلف المراسل

heavy on the sub-regional Maghreb system on the one hand. On the other hand, the fact that the co-lateral relations are not well established is a handicap to building a united Maghreb.

Keywords: (05) words: Regional integration, Arabic Maghreb, Algeria, Morroco, Algerian-Morrocan relations.

مقدمة:

تتويجاً لمسار ممتد من بداية القرن الـ20، أعلنت الدول المغاربية سنة 1989عن تأسيس كيان تحت إقليمي، تحت مسمى "اتحاد المغرب العربي". وقد واجهت الدول الأعضاء في هذا الصدد جملة من التحديات التنظيمية، وكذلك الثقافية والمجتمعية، غير أنها لم تمنع التصديق على معاهدة الاتحاد، وهو ما يُمكن اعتباره، تجاوزاً ظرفياً لعوامل الخلاف بين الدول الأعضاء. رغم أن بعض هذه العوامل قد طفا إلى السطح من جديد، وشكّل عاملاً معيقاً لسير التكامل المغاربي، وبالتالي إفراغه من محتواه، كمقدمة لتجميده في مراحل لاحقة.

انطلاقاً من ذلك فقد اندرج التكامل المغاربي، ضمن سياق خارجي تضمن إعادة تشكيل العلاقات الدولية، على المستويين العالمي والإقليمي. وقد شكل هذا السياق دافعاً لدول المغرب العربي، لإعادة صياغة شكل العلاقات فيما بينها، بإعطائها الطابع الرسمي المؤسساتي، بعد أن بقيت منذ مرحلة الاستقلال، رهينةً للطابع الثنائي المفتقد للأطر المؤسساتية الدائمة.

وعليه فقد شهدت العلاقات بين الدول المغاربية انطلاقاً من 1989، حالةً من الانفراج النسبي، حتى مع استمرار اختلاف المواقف الجزائرية المغربية من قضية الصحراء الغربية. غير أن سلسلة من الأفعال وردود الأفعال، بدايةً من سنة 1994 بمناسبة تعرض المغرب لاعتداء إرهابي، انتهت بغلق الحدود البرية بين البلدين. وقد تُوج هذا التصعيد المتبادل للأحداث، بتقدم المملكة المغربية بطلب تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي. وهو ما خلق الانطباع بارتباط التكامل المغاربي، بالعلاقات الجزائرية المغربية. وهو ما يدفع إلى التساؤل: هل يُمكن

لفكرة الثنائي الجزائري-المغربي أن تُشكل منطلقاً لبعث التكامل المغاربي أم أن طبيعة العلاقات بين البلدين تتطلب حلولاً أكثر راديكالية؟

للإجابة على هذا التساؤل، يُمكن الافتراض بوجود ارتباط وثيق بين فكرة الثنائي الجزائري المغربي من جهة، وتوفر الإرادة السياسية الكافية لدى البلدين لتجاوز الخلافات الثنائية، وبالتالي بعث التكامل المغاربي.

وقد اعتمدت هذه الورقة، على المبادئ الواردة في نظرية التكامل في العلاقات الدولية، لا سيما المقاربة الوظيفية الجديدة. إضافةً إلى استقراء تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية، باللجوء إلى المنهج التاريخي، والمقارنة بين نموذج الثنائي الألماني الفرنسي، والعلاقات الجزائرية المغربية، من خلال المنهج المقارن.

وفي سبيل ذلك فقد تم بناء هذه الورقة على محاور أساسية، جاءت كما يلي:

- فكرة الثنائي كقاطرة للتكامل: نموذج الثنائي الفرنسي الألماني.
- طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية كمعيق للتكامل.
- الثنائي الجزائري المغربي: الإمكانات والعوائق.
- الثنائي الجزائري المغربي: سيناريوهات بعث التكامل.

1ـ فكرة الثنائي كقاطرة للتكامل: النموذج الفرنسي-الألماني

تفترض نظرية العلاقات الدولية، أن وجود حالة من العلاقات الحسنة بين الدول، لا يُعتبر شرطاً مسبقاً لإنجاح التكامل. حيث يعتبر رواد نظرية التكامل الإقليمي، أن طبيعة العلاقات الثنائية أو الجماعية، تحتل مكانة ثانوية، مقارنة بتأثير عامل عقلانية صانع القرار، كمساعد على تخفيف آثار الخلافات المحتملة بين الدول. وفي هذا الصدد يعتبر ليون ليندبرغ L.Lindberg، أن من أهم شروط نجاح التكامل، استمرار اعتقاد الفاعلين الرسميين، بانسجام مصالح الدول مع المسار التكاملي (Lindberg . 1963 . p6). وهو ما يتطلب ضمناً الحفاظ على حد أدنى، من العلاقات الودية كضمانة لاستمرار الإحساس، بانسجام المصالح على المستويين الجماعي والوطني. وكذلك على مستوى صانع القرار السياسي، والنخب والفواعل غير الرسمية من جهة أخرى. ويظهر ذلك بشكل واضح في تجربة التكامل

الأوروبي، والذي تأسس على أولوية المصالح المادية، رغم حالة العلاقات المعقدة، بين الدول الأعضاء.

فقد كان على كل من ألمانيا وفرنسا، حل جملة من المشاكل الاقتصادية، المرتبطة بصناعة الفحم والحديد، خاصةُ تلك التي ترتبط بعلاقة فرنسا ببعض الأقاليم الألمانية، مثل السار Saar والروهر Ruhr. والتي مثلت أساساً للمخاوف الأمنية الفرنسية. وفي المقابل كانت سبباً للانزعاج الألماني، من التدخل الفرنسي المتكرر في الشأن الداخلي الألماني (Gerbet . 2007 . p72). وقد تطلب هذا الوضع حلاً وسطاً، لا يقتصر على فرنسا وألمانيا، بل يمتد أثره ليشمل مجموعة من الدول الأوروبية، التي يجب أن تضع أساس صناعتها تحت الرقابة، أو الإدارة الجماعية، وهو المبدأ العام الذي تأسس عليه إعلان شومان Déclaration Schuman سنة 1950.

فقد كان انطلاق مسار التكامل سنة 1951، سابقاً لمسار تطبيع العلاقات الفرنسية الألمانية. هذا الأخير الذي تكرس من خلال معاهدة الإيليزيه Traité de L'Elysée سنة 1963. والتي تضمنت التنسيق بين البلدين، في مختلف القطاعات، خاصةً تلك التي تتضمن مصالح مشتركة، في مجالات السياسة الخارجية بشكل عام، وعلى مستوى التكامل الأوروبي، وكذلك المجالات المرتبطة بالأمن والدفاع الوطنيين، من خلال تحقيق الانسجام بين العقيدة العسكرية للبلدين. (Traité de l'Elysée . 1963).

وعليه يُمكن القول أن التكامل الإقليمي الأوروبي، لم يكن نتيجة لطبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية. بل كان محاولةً لممارسة تأثير على هذه العلاقات، بهدف منع تجدد اللجوء إلى العنف، وهو ما تضمنه إعلان شومان سنة 1950. الذي اعتبر أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين كل من ألمانيا وفرنسا، سيؤدي من خلال التضامن الفعلي في قطاع الإنتاج، إلى تجنب اللجوء إلى العنف في إدارة هذه العلاقات، حفاظاً على المصالح المادية، التي يخلقها العمل المشترك (Schuman . 2015 . p7). أي أن الهدف الأساسي للتكامل، كان تطبيع العلاقات بين الدولتين، وكذلك بين ألمانيا وبقية أوروبا الغربية، من خلال المصالح الاقتصادية.

بدأت أوروبا بتأثير من تطور العلاقات الفرنسية الألمانية، بالبحث عن مسارات تعميق التكامل الإقليمي، من خلال المساعي الألمانية الفرنسية، لحل العديد من المشكلات التي واجهت التكامل الأوروبي في تلك القطاعات، أو تلك التي ترتبط بها بشكل مباشر أو غير مباشر، استناداً لمبدأ الانتشار Spillover.

فعلى المستوى الاقتصادي، توجهت المجموعة الأوروبية، بتأثير من النمو الاقتصادي في كل من ألمانيا وفرنسا، إلى إرساء النظام النقدي الأوروبي. والذي شكل خطوة أساسية، في مسار إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي، واعتماد العملة الأوروبية الموحدة ضمن منطقة اليورو. إضافةً إلى الكثير من الإجراءات ذات الطابع الحمائي، الذي استلزمت بدورها مزيداً من التنسيق السياسي.

ويمتد أثر تطور العلاقات الفرنسية الألمانية، إلى المجالات الأمنية والدفاعية، من خلال العمل الثنائي على وضع العديد من الأطر المشتركة، لمواجهة التحديات الأمنية، سواءً خلال مرحلة الحرب الباردة، أو ما بعدها (Seminatore . 2009 . p121). ينسحب ذات المبدأ على مجال السياسة الخارجية المشتركة PESC، والتي توجت مسار التعاون السياسي الأوروبي CPE، الذي جاء بمبادرة فرنسية ودعم ألماني.

إن التنسيق الوثيق بين فرنسا وألمانيا، في مختلف مجالات التكامل، لا يعني تطابق مواقفهما، من قضايا العمل الأوروبي المشترك، منذ 1957 على الأقل. فقد كانت ألمانيا أقل مرونة مع المطالب الفرنسية، خلال مراحل مسار تشكيل العملة الموحدة. إضافةً إلى اختلاف تصوراتهما حول مسارات تشكيل السياسة الخارجية المشتركة، وعلاقتها بشبكة العلاقات الخاصة بكل دولة. والسعي غير المعلن لتوسيع النفوذ داخل الاتحاد الأوروبي، من خلال مسارات توسيع العضوية، خاصةً خلال المراحل الأولى لأزمة تفكك يوغسلافيا السابقة (Petiteville . 2006 . p15). غير أن طبيعة العلاقات بين الدولتين، فتحت المجال دائما لإيجاد تسويات مشتركة، حول المسائل الخلافية.

يُمكن القول انطلاقاً من ذلك، أن فكرة الشائي في عمليات التكامل الإقليمي، القائمة على وجود أعلى درجات التنسيق بين دولتين، لا يعني غياب الخلافات، والتضارب في التصورات أو المصالح. غير أن ذلك يسمح دائماً بتجاوز الخلافات، من أجل تعظيم المكاسب، الناتجة عن إيجاد أرضية مشتركة حول القضايا المختلفة. بمعنى أن المطلوب من الدول الأساسية في مسارات التكامل، ليس إيجاد أرضية عمل خالية من الخلافات، بل على الأصح إيجاد مناخ يُمكنها من خلاله، التوصل إلى الحلول الوسط، وتمهيد الطريق لاستمرار التكامل.

2ـ طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية كمعيق للتكامل

ترجع فكرة إقامة اتحاد يجمع شعوب المنطقة المغاربية، إلى مرحلة العمل التحرري الوطني في بداية القرن الـ20. فقد وصلت طموحات الحركة الوطنية المغاربية، إلى حد السعي إلى إقامة الكيان المغاربي، والذي تجسد من خلال أفكار حزب نجم شمال إفريقيا 1926 Etoile Nord-Africaine (ENA). والذي أُعتبر على أنه "تصور فدرالي"، لمستقبل منطقة المغرب العربي، بعد التحرر من الاستعمار الفرنسي (سيدون . 2014 ص 248). غير أن اختلاف ظروف الدول المغاربية، جعل الحركات الوطنية تتحول نحو مقاربات أكثر واقعية، بتبني خيار العمل المشترك، كبديل للتصور الاتحادي الكامل.

كما أن تصورات الحركة الوطنية المغاربية، اصطدمت بطبيعة الأوضاع السياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال. فقد توجه نشاط الدول المغاربية بشكل عام، نحو محاولات فرض تصورها، حول حل مشكلة الحدود، والمؤجلة منذ مرحلة التحرر. فقد ظهرت الخلافات بين الدول، مباشرةً بعد إعلان استقلالها، وكانت هذه الخلافات أكثر حدةً على الجبهة الجزائرية المغربية، والتي عكست الصراع بين مقاربة الحقوق التاريخية (المغرب)، في مواجهة المقاربة القانونية، القائمة على تكريس الحدود الموروثة عن الاستعمار (الجزائر). وقد أخذ هذا الخلاف مظاهر متعددة، دبلوماسية وإعلامية، وحتى اللجوء إلى القوة العسكرية، من خلال ما عُرف تاريخيا باسم "حرب الرمال" سنة 1963.

توجهت الجزائر منذ الاستقلال، إلى تجسيد مقاربتها حول الحدود، من خلال دبلوماسية نشيطة، على الصعيدين الثنائي والجماعي. فقد نجحت في تبني هذه المقاربة عربياً وإفريقياً، من خلال جامعة الدول العربية، وكذلك منظمة الوحدة الإفريقية. والتوصل إلى اتفاقيات استناداً إلى هذه المقاربة، مع كل من ليبيا بتاريخ 1 ديسمبر 1969، وكذلك تونس بتاريخ 6 جانفي 1970، ثم المغرب في جانفي 1972.

تظهر خصوصية الاتفاقية الجزائرية المغربية، في كونها تُمثل تخلياً مغربياً رسمياً عن مقاربة "الحقوق التاريخية"، في التعاطي مع مشكلة الحدود مع الجزائر، وبالتالي التخلي الرسمي عن مطالبه تجاه الجزائر. فقد اعتبرت المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بالحدود، أن الدولتان تعتبران "أن مقتضيات هذه المعاهدة تسوي نهائياً قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب" (المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بالحدود، 1972، مادة 07). كما تعكس هذه الاتفاقية بوادر "منهج شومان La méthode Schuman"، في التعامل مع الخلافات الناشئة بين الدولتين. من خلال استغلال عوامل الخلاف، من أجل إنجاح مشروع البناء الإقليمي، حتى وإن تعلق الأمر بعلاقات ثنائية بين دولتين. فقد اعتبرت كل من الجزائر والمغرب، أن الموارد المنجمية التي كانت حاضرة، في خلافهما الحدودي، يُمكنها أن تقود إلى عمل مشترك، يُمكن توسيعه ليشمل دول أخرى، وفق نفس المقاربة الأوروبية. وعلى هذا الأساس فقد تم توقيع اتفاقية ثنائية، تتضمن إنشاء شركة مختلطة جزائرية مغربية. لاستغلال الموارد المنجمية في منطقة غار جبيلات الجزائرية، وتصريف منتوج المنجم الجزائري، عبر أقرب ميناء مغربي على المحيط الأطلسي. علماً أن منطقة غار جبيلات، تقع ضمن المجال الجغرافي، الذي طالب المغرب بضمه إلى أراضيه.

رغم أن منهج شومان، نجح في مساعدة فرنسا وألمانيا، في استغلال الإمكانيات المشتركة، رغم بقاء الكثير من القضايا العالقة، ضمن العلاقات بين البلدين. غير أن نتائج مشابهة على المستوى المغاربي، كانت بعيدةً عن التجسيد ميدانياً، رغم تجاوز المطالب الجغرافية رسمياً. فقد بقيت المعاهدة المتعلقة بالحدود، بدون تصديق من طرف المغرب إلى غاية سنة 1992، وهو ما

عطل إمكانية تجسيد العمل الاقتصادي المشترك. كما أن اندلاع النزاع في الصحراء الغربية، وتبني الجزائر خيار دعم تقرير المصير، أدى إلى زيادة التوتر بين البلدين. وقد ساهم ذلك في تجميد التصورات والمشاريع، التي استهدفت الاستغلال الجماعي، للإمكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية، التي يُمكن أن تكون أساساً لإطلاق مسار بناء إقليمي.

لم تصل درجات التوتر بين الجزائر والمغرب، إلى مرحلة اللجوء إلى القوة العسكرية منذ 1963، رغم بعض المناوشات المحدودة سنة 1976 (حوادث أمغالا). لكنها بالمقابل كرست حالة من "اللاسلم واللاحرب"، وقد نتج هذا الوضع عن عوامل مختلفة داخلية وخارجية.

فقد اتبع كل من الجزائر والمغرب نظاماً سياسيا واقتصادياً مختلفاً، وبالتالي فقد كانت الساحة المغاربية، إحدى ساحات الحرب الباردة، حتى وإن كانت درجة التباين والصراع، هامشية مقارنة بمناطق أخرى. رغم ذلك فقد اعتمد المغرب على مساعدات من الدول الغربية، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في حين اعتمدت الجزائر على تحالفها الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي. يُضاف إلى ذلك اعتبار التوتر الجزائري المغربي "شبه المزمن"، على أنه أحد مخرجات التنافس على الزعامة الإقليمية بين الدولتين، على المستوى المغاربي على الأقل (مزيان، 2015، ص 54). رغم عدم تبني هذا الهدف في الخطاب الرسمي، للسياسة الخارجية في البلدين، وفي مقابل ذلك تكرار خطاب تدعيم وتعميق التعاون الثنائي في مناسبات متفرقة.

يُمكننا - انطلاقاً من ذلك- استبعاد مسألة الحدود، والمطالب الجغرافية، كسبب أساسي للتوتر في العلاقات بين البلدين. في مقابل منح أهمية أكبر، لمخلفات العوامل الأيديولوجية، والتي تكرست في المخيال الجماعي للشعبين منذ الاستقلال. وكذلك دور قوى البيئة الخارجية، التي تسعى لتعظيم المكاسب، بالإبقاء على حالة الانقسام في المنطقة. ويظهر ذلك من خلال سياسات ومشاريع الشراكة ما بين إقليمية (الشراكة الأورومتوسطة...إلخ). والتي تُفضل فيها القوى الخارجية، التفاوض الثنائي مع الشركاء المغاربيين، بدل اعتبارها كتلة إقليمية واحدة، وينطبق ذلك على

سياسات الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، والذي يبقى المستفيد تجارياً، من حالة جمود التكامل في المنطقة المغاربية.

وفي الأخير يُمكن القول، بتراجع تأثير عوامل الخلاف التقليدية، من أجل اعتبار الحفاظ على الوضع الراهن، على أنه جزء من "سياسة مفضلة". من خلال الاحتفاظ بالقدرة على توجيه الرأي العام الداخلي، نحو الاهتمام بقضايا خارجية، من أجل تخفيف الضغوط الاجتماعية، الناتجة عن ضعف القدرة على تلبية الحاجات الداخلية (تصدير الأزمة الداخلية). ويستند هذا الاعتقاد، على تراجع عوامل النزاع القائمة على المطالب الجغرافية، أو تأثير الاختلافات في طبيعة الأنظمة السياسية، وانتهاء الاستقطاب الدولي الذي ميز مرحلة الحرب الباردة.

غير أن هذا الافتراض لا يعني بالضرورة، الاستبعاد التام لكل عوامل الخلاف التقليدية. فقد بقي النزاع في منطقة الصحراء الغربية، يُشكل خلفية أساسية في العلاقات بين البلدين منذ 1975، حتى في الحالات التي لا تكون هناك أزمات قائمة، حول هذا الملف. حيث يُمكن اعتبار هذا العامل - بتحفظ- ، وسيلة لتخفيف ضغط البيئة الداخلية في المغرب، وهو ما انعكس من خلال الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب سنة 2021، والناتجة عن تبني مبدأ تقرير مصير المناطق ذات الأغلبية الأمازيغية في الجزائر. والتي جاءت في سياق منفصل تماماً عن أية أحداث مرتبطة بالنزاع الصحراوي. وفي ظل أوضاع داخلية متأثرة بشكل واضح بأسلوب التعامل مع آثار الأزمة الصحية (وباء كورونا)، إضافةً إلى استمرار الوضع غير المستقر في منطقة الريف (أحداث الحسيمة منذ 2017).

3ـ الثنائي الجزائري المغربي: الإمكانات والعوائق

تشترك دول المغرب العربي في الكثير من الخصائص، جغرافياً، بشرياً واقتصادياً...إلخ. كما يُمكن بسهولة ملاحظة الاعتماد المتبادل، الذي يُمكن أن يدفعها نحو تعميق التكامل والاندماج. غير أن هذا التقارب في الخصائص، يبقى رهيناً لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية منذ 1963. وهو ما يدفع للافتراض بأن ارتفاع وتيرة النزاع/التعاون في العلاقات بين البلدين، تؤثر

بشكل مباشر على المنطقة المغاربية ككل. ففي كل مرة يحدث التقارب بين الجزائر والمغرب، يتسم العمل المغاربي بحركية ملحوظة، تدفع بقية الدول إلى المشاركة فيها بدورها (Baghzouz . 2005 . p146). وما يدعم هذا الافتراض، هو مسار التكامل المغاربي ذاته، حيث أن تحسن العلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة الثمانينات، سرّع الخُطى نحو إعلان إقامة الاتحاد، ثم سرعان ما تم تجميده، بتأثير من تزايد وتيرة التوتر بين البلدين.

تزيد مسؤولية الجزائر والمغرب معاً، لإعادة بعث العمل المغاربي المشترك، بسبب الحالة العامة التي تعرفها المنطقة المغاربية بشكل عام. خاصةً في ظل عدم الاستقرار الذي تعرفه ليبيا، وحالة الهشاشة الاقتصادية في موريتانيا، إضافةً إلى حالة الحياد السلبي لتونس، والذي منعها من لعب أي دور ملموس في هذا المسار، رغم حالة الاستقرار الذي تميزت به بعد 2011.

تنطلق بعض الأفكار حول إمكانيات بعث التكامل المغاربي، من الآثار الإيجابية للاعتماد المتبادل، على اقتصادات الدول الأعضاء. خاصةً وأن ذلك شكل في فترات سابقة، أساساً لتأسيس الاتحاد المغاربي، وبتأثير من تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، مع شركاء من خارج الفضاء المغاربي. وبشكل خاص مسارات توسيع التكامل الأوروبي منذ 1986، وتطور السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة PAC. ما قلّص من الميزة النسبية، التي تتمتع بها الصادرات الزراعية، لكل من تونس والمغرب نحو المجموعة الأوروبية. وهو ما سبّب زيادة المصاعب الاقتصادية، للدول المغاربية بشكل عام، وساهمت في المضي قدماً في مسار تأسيس الاتحاد (أنظر: سيدون . ص 262).

ورغم اندماج الدول المغاربية في مسارات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا الأخير مازال يفرض على هذه الدول، اتفاقيات غير متوازنة. وهو ما يفترض أنه يتوجب على الجزائر والمغرب بشكل خاص، استغلال الأسواق الداخلية للبلدين، والسوق الداخلية للمنطقة المغاربية، من أجل تسويق المنتجات التي تعاني من حواجز مختلفة، على المستوى الأوروبي. ويفترض ذلك توفر حد أدنى من الإرادة السياسية، إضافةً إلى العمل على تسوية الإشكاليات المختلفة، المرتبطة بالتنقل الحر للسلع والخدمات.

لا يتطلب هذا الافتراض إعادة النظر في المنظومة القانونية القائمة على مستوى الدول المغاربية، بل يتطلب تحيين وإعادة تفعيل الترسانة القانونية، التي تم إنشاؤها منذ 1990. فقد توجهت الدول الأعضاء، نحو اعتماد مختلف الإجراءات المساعدة على تحرير التبادل التجاري. من خلال اتفاقيات تنظيم النقل البري، واتفاقيات تحرير التجارة وتبادل المنتجات الفلاحية...إلخ. أي أن المنظومة القانونية التي تم إنشاؤها لا تحتاج إلا لعملية تحديث، لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، التي عرفتها الدول المغاربية منذ 1989. ويمكن لهذه المنظومة، أن تساعد على إعادة بعث التعاون التقني أو الوظيفي، بين بين الجزائر والمغرب بشكل خاص، كقاطرة مفترضة للتكامل.

ويُمكن القول أن الاستمرار دول الاتحاد، في التركيز على المسار الأورومتوسطي، على حساب التعاون المغاربي، لا يعكس توجهاً عقلانياً بالنسبة للدول المغاربية. فهذه الأخيرة لا تتمتع بأية ميزة، بسبب انعدام قدراتها الإنتاجية والتنافسية في المجال الصناعي. مقابل فقدانها لأفضليتها بسبب السياسات الحمائية، التي تُمارسها أوروبا في المجال الزراعي. وفي مقابل ذلك فقد أسست الدول المغاربية الأساسية، لمسارات ثنائية للتعاون الاقتصادي، ورغم أن هذه المسارات شكلت بديلاً للتعاون الجماعي، إلا أنها تشكل أرضية للانتقال من النمط الثنائي، إلى النمط الجماعي في التعاون. فقد شكلت كل من الجزائر وتونس والمغرب، محاور ثنائية منفصلة تتميز بتحرير نسبي للتبادل التجاري، بين كل من الجزائر وتونس من جهة، والمغرب وتونس من جهة ثانية.

لذلك فإن موقع الجزائر كمنطقة عبور، وقدرة سوقها الداخلي على استيعاب نسبة كبيرة، من حجم التبادل التجاري، يؤهلها للمساهمة بدور محوري للتأسيس لمنطقة مغاربية للتبادل الحر.

ويتطلب تجسيد هذا التصور، توفر استعداد سياسي على جانبي الحدود، لمعالجة العوائق التي تعرقل التدفقات التجارية والاقتصادية، بين كل من الجزائر والمغرب. ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى إحداث نتائج إيجابية ميدانياً، تُساهم بدورها في إحداث أثر مشابه، لما يُعرف باسم الانتشار في أدبيات التكامل. وينعكس ذلك من خلال الآثار الإيجابية للتعاون التونسي المغربي، في مجال

النقل والتبادل التجاري. وهو ما دفع الحكومة التونسية إلى اقتراح توسيع التعاون في هذه المجالات لتشمل الجزائر وبقية الدول الأعضاء (Brunel . Hufbauer 2008 . p163).

وفي هذا السياق، تُعتبر خطوة وضع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الموقعة سنة 1991، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2017. خطوة ضرورية متأخرة، قد تساعد على تنشيط التعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري. فرغم تواضع رأسمال البنك (500 مليون دولار)، إلا أن نشاطه يتمحور حول الأنشطة الاقتصادية في المنطقة المغاربية. خاصةً في مجال تمويل المشاريع الاقتصادية والتبادلات، التي تشكل مصلحة تجارية مشتركة. وذلك باشتراط مشاركة دولتان مغاربيتان على الأقل، من أجل إقامة مشاريع تلبي حاجات في الدول المغاربية، وبالاعتماد على مواد وتقنيات، مصدرها الدول الأعضاء (اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية . راس لانوف 1991). فقد قام البنك سنة 2018 على سبيل المثال، بتمويل شراء تونس، لمنتجات طاقوية من الجزائر.

لا تتوقف الآثار المحتملة، لإعادة بعث التكامل المغاربي، على المزايا التجارية والاقتصادية المترتبة على تحرير التبادل التجاري، بل يمتد إلى توجيه المجهود السياسي والأمني، نحو مجالات ذات اهتمام مشترك. فدول المنطقة المغاربية تعرف نفس التحديات الأمنية. وانطلاقاً من ذلك سيكون من المناسب، تنسيق السياسات والأنشطة الأمنية، وبالتالي توحيد جهود مواجهة التهديدات (Baghzouz . p146). خاصةً أن دول المنطقة تعرف حالة من التنسيق الأمني والاستخباراتي في مواجهة هذه التحديات، مثل الجزائر وتونس، وبدرجة أقل الجزائر وموريتانيا. كما أن هذا التنسيق، يُمكن أن يساهم في ترشيد الإنفاق العام، في المجالات الأمنية والدفاعية بشكل عام.

وتشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن هذه المنطقة، تمثل أدنى نسبة للتبادل التجاري، على المستوى العالمي، رغم حالة التجانس العام. فحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر سنة 2018، فإن نسبة التبادل التجاري البيني، في المنطقة المغاربية هي الأدنى، مقارنة مع مناطق أخرى. فقد بلغت نسبة التبادل في المنطقة

أقل من 5٪، في حين بلغت في إفريقيا 16٪، وفي آسيا 51٪...إلخ. حيث لا تُعتبر أيٌ من الدول المغاربية، ضمن قائمة الشركاء التجاريين الأساسيين للدول الأخرى، ضمن نفس المنطقة (كيربيف . 2018 . ص9).

كما أن اتفاقيات تحرير التجارة في المنطقة المغاربية، لم تتحول إلى واقع اقتصادي، في العلاقات بين الدول الأعضاء. وفي المقابل فإن هذه الأخيرة قد دخلت في مسارات شراكة وتعاون، مع شركاء من خارج المنطقة المغاربية. وتتضمن هذه المسارات، تقديم امتيازات جمركية وضريبية، ومن أهم الأمثلة على ذلك، الإبقاء على الحواجز الجمركية والقيود الضريبية، في أعلى مستوياتها على المستوى البيني، في حين دخلت الدول المغاربية (باستثناء الجزائر) في مسارات التفكيك الجمركي، في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية. لذلك فإن معدل التعرفة الجمركية في المنطقة المغاربية هو 14٪، ويُمكن أن ترتفع إلى نسب أعلى، عند الحديث عن كل دولة بشكل منفصل (19٪ مثلا بالنسبة للجزائر). يُضاف إليها العديد من العوائق البيروقراطية، وكذلك عدم الاهتمام بالبنية التحتية، الضرورية لتحرير التجارة، مثل خطوط النقل والمواصلات، وكذلك سهولة الوصول إلى الأسواق...إلخ (كيربيف . ص14).

ترتبط هذه الوضعية، بعوامل سياسية واجتماعية أخرى، مثل طبيعة العلاقات الثنائية، والدور الذي يُمارسه المجتمع المدني في البلدين، ومواقفه من استمرار الوضع الراهن للعلاقات فيما بينهما. فهذه الأخيرة تتميز بغياب الاتصال، بين النخب المؤثرة على القرار السياسي، وعدم توفر القدر الكافي من ثقافة الاتصال، والمرونة الاستراتيجية...إلخ (Khatibi . 2005 . p61). لذلك وعلى المستوى الرسمي، عادة ما تتحول أبسط المواقف، إلى ما يشبه الأزمات الدبلوماسية. والتي تأخذ في بعض الحالات منحنيات تصاعدية، مع حملات إعلامية، تجعل من أثرها الإيجابي ينحصر فقط، في تحويل انتباه البيئة الداخلية، نحو قضايا مرتبطة بحدث خارجي.

يمتد هذا الوضع، ليشمل بطريقة أو بأخرى، قوى المجتمع المدني بشكل خاص في الجزائر والمغرب. حيث يُلاحظ أن هذه القوى لا يتمتع بهامش كبير

من الحرية، لتبني مواقف قد تختلف عن المواقف الرسمية، المتضمنة في خطاب السياسة الخارجية الوطنية. بل أن السلطة عادة ما تدعم تنظيمات وحركات للمجتمع المدني، فقط من أجل دعم المواقف الرسمية للدولة. وبالتالي يتم التغطية على المواقف الأخرى، الداعية إلى تبني أسلوب مختلف في إدارة العلاقات في المنطقة المغاربية، حتى مع تصاعد المواقف التضامنية الشعبية، في مناسبات وسياقات مختلفة. كما أن المجتمع المدني المؤيد للمزيد من الاندماج بين دول المنطقة، لم يصل بعد إلى القوة والتأثير الكافيين، بما يسمح بتوجيه عملية صنع القرار المرتبط بمجال العلاقات المغاربية.

4ـ الثنائي الجزائري المغربي: سيناريوهات بعث التكامل

تتراوح السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الجزائرية المغربية، والعلاقات المغاربية بشكل عام، بين دوافع التفاؤل بتحسن العلاقات بين الجزائرية المغربية، وواقع هذه الأخيرة، الذي يفتح المجال أمام تصورات أكثر تشاؤماً.

أولاً: السيناريو التفاؤلي: تحسين العلاقات الثنائية وإحياء التكامل

يتضمن هذا السيناريو توجه الجزائر والمغرب بشكل خاص، إلى إعادة النظر في علاقاتهما الثنائية، وبالتالي إعادة النشاط لاتحاد المغرب العربي. ويستند هذا التصور إلى الإكراهات الاقتصادية والأمنية، التي يُمكن أن تدفع النخب الحاكمة في دول المنطقة، إلى إعادة النظر في مواقفها من وضع التكامل. فالتبعات الاقتصادية لغياب العمل المشترك، بين الجزائر والمغرب بشكل خاص، تزيد من حدة آثار المصاعب الاقتصادية، المترتبة عن هشاشة اقتصادات المنطقة المغاربية، والتي تأثرت سلباً بالركود الاقتصادي على المستوى العالمي. فانكماش الأسواق أمام المنتجات الزراعية والخدمات (السياحة)، وانخفاض أسعار المواد الطاقوية والمعدنية، يجعل من توسيع نطاق التعاون الاقتصادي ضرورة حتمية، أكثر من كونه مجرد خيار لدول المنطقة.

وفي المقابل فإن تنشيط التكامل المغاربي، يُنتج الكثير من الآثار الإيجابية، على الوضع الاقتصادي في المنطقة. حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولي، إلى إمكانية تشكيل سوق داخلية مغاربية بـ100 مليون مستهلك، إضافةً إلى تمكين الدول المغاربية من زيادة استفادتها، من اتفاقيات الشراكة المبرمة مع

الاتحاد الأوروبي، بفضل انخفاض تكاليف الإنتاج الصناعي، الذي يُمكن أن ينمو مع تعميق الاندماج المغاربي (كيرييف . ص19).

كما أن السوق الداخلية المغاربية، توفر سوقاً بديلاً لتصريف المنتجات الزراعية، التي تعاني من المنافسة، والسياسات الحمائية الأوروبية. إضافةً إلى فرص تمتع المنتجات الصناعية المحتملة، بميزات تنافسية أكبر، بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج، خاصة اليد العاملة، وانخفاض قيمة العملات المحلية.

يُضاف إلى ذلك، التهديدات الأمنية التي لا يُمكن لأي دولة، مواجهتها بشكل منفرد، بسبب طبيعتها العابرة للحدود. خاصةً تلك القادمة من المناطق الرمادية، التي تُوفر لها قواعد خلفية آمنة (الساحل الإفريقي). وهو ما يتطلب تنسيقاً أمنياً وثيقاً، يغيب حالياً عن العلاقات الجزائرية المغربية، رغم حالة التنسيق الأمني الوثيق - نسبياً- مع تونس. وهو ما يؤثر على جهود الدول المغاربية، من أجل وقف النزاع وإحلال السلام في ليبيا. حيث تقف تونس عاجزةً عن التدخل بشكل فعال، بينما تتنافس - بشكل غير معلن- تصورات المغرب والجزائر حول الملف الليبي (Benantar . 2019 . p76).

ثانياً: السيناريو التشاؤمي: نحو تفكيك التكامل المغاربي

يظهر في مقابل التصورات المتفائلة، تصورات أخرى أكثر تشاؤماً، تتضمن إمكانية التوجه رسمياً، نحو تفكيك الاتحاد المغاربي وحل مؤسساته، والعودة إلى أوضاع ما قبل 1989. ووفقاً لهذا السيناريو فإن أثر العوامل الاقتصادية، الأمنية...إلخ، يرتبط بمدى توفر متغير آخر، لا يقل أهميةً عنها. وهو الإرادة السياسية، أي قابلية النخب الحاكمة أو المؤثرة، للاستجابة للعوامل المتضمنة في السيناريو الأول.

تقتصر مظاهر الإرادة السياسية ميدانياً، على تبادل المجاملات الدبلوماسية، من خلال تكرار خطاب "أهمية التكامل لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية"، أو التأكيد على "الروابط الأخوية، وتلاحم الشعوب المغاربية"...إلخ. أو حتى من خلال الحملات الدبلوماسية والإعلامية المتبادلة، خلال الأزمات المتكررة على خلفية الأحداث المرتبطة بالنزاع في الصحراء الغربية.

إن استمرار حالة الجمود في التكامل المغاربي، وضآلة فرص استجابة السلطة السياسية، لدعوات المجتمع المدني، من أجل إعادة بعث نشاطات مؤسسات الاتحاد، يزيد من احتمالات التخلي نهائياً عن الخيار التكاملي. فحتى شعار مغرب الشعوب Le Maghreb des peuples، الذي اعتمدته بعض النخب المثقفة، لا يُشكل خياراً واقعياً، يُمكنه أن يُعدل من الوضع الراهن. وذلك بسبب الهوة الكبيرة، التي تفصل بين تصورات هذه النخب، وتلك التي تتبناها السلطة السياسية. وبذلك يُمكن القول أن ضعف تأثير المجتمع المدني، وكذلك النزعة الشوفينية، التي تخلقها وتعتمد عليها السلطة السياسية، خلال فترة الأزمات، هي عوامل إضافية، تُجرد الخيار المغاربي من أيّة ميزة نسبية، وبالتالي تدفع نحو التخلي عنه بشكل رسمي ونهائي.

فحتى مع التوسيع النسبي لهوامش تأثير الشعوب المغاربية على السلطة السياسية، وعلى النخب الحاكمة منذ موجة التغيير السياسي (ابتداءً من 2011). إلا هذه النخب، مازالت تُمارس سيطرتها الكاملة، على العملية السياسية الداخلية، خاصةً وأن تكاليف إعادة بعث التكامل، ستكون مرتفعة بالنسبة لها. حيث تتطلب إدخال الكثير من التغييرات السياسية، وبالتالي تنازلات أكبر، لا تبدوا هذه النخب مستعدة للقيام بها، في الوقت الراهن على الأقل.

ثالثاً: السيناريو الخطي: استمرار حالة الجمود

رغم استناد السيناريو التشاؤمي إلى مؤشرات، مستوحاة من الوضع الراهن للعلاقات الجزائرية المغربية. إلا أن خيار تفكك التكامل، لا يظهر على أنه المسار الذي يُمكن أن تأخذه الأحداث، رغم أنها لا تتوجه في المقابل، نحو إحداث تغييرات جذرية على العلاقات الجزائرية المغربية، وبعث التكامل. وهو ما يفترضه السيناريو الخطي، المتضمن بقاء الوضع على ما هو عليه، مع عدم استبعاد حدوث تغييرات ظرفية، لكنها لا تُشكل تغييرا جذرياً على العلاقات الثنائية من جهة، أو على واقع التكامل من جهة ثانية.

وفي هذا السياق تُبقي الجزائر والمغرب على مسار للتراجع عن مواقفها، بحيث لا تسمح بتصعيد الأزمات الثنائية، إلى المستوى الذي تعجز فيه الدولتان

عن إدارة الأحداث، وهو ما تجسد في الكثير من الأزمات، آخرها أزمة 2021. هو ما يجعل الحديث عن العودة إلى وضع ما قبل 1989 احتمالاً مبالغاً فيه.

وفي هذا السياق لا تظهر أية مؤشرات فعلية، على حدوث تغييرات ذات شأن، في السياسة الخارجية للبلدين، أو لدول اتحاد المغرب العربي بشكل عام، تتضمن تغييراً في مواقفها من الوضع الراهن للتكامل. بالرغم من تكرار خطاب إعادة بعث العمل المغاربي المشترك، والذي تبنته النخبة الحاكمة في تونس، في مرحلة ما بعد 2011. فحتى الموقف التونسي، يُمكن إرجاعه لأهداف براغماتية محضة، لم تجلب اهتمام بقية الدول إلى تبني نفس الخطاب، وترجمته إلى إجراءات عملية.

خاتمة

يسود الاعتقاد في أوساط المهتمين بالشأن المغاربي، والعلاقات الجزائرية المغربية بشكل خاص، بأهمية التركيز على الإرادة السياسية كعامل محوري، لبعث التكامل المغاربي. ورغم صحة هذا الافتراض إلى حد كبير، إلا أن هذا العامل لا يُمكنه آلياً تحقيق النتائج المتوقعة. بل أن هذا الاعتقاد، يُمكن أن يؤدي إلى نتائج خاطئة، على الأقل من الناحية النظرية.

فالاعتماد على هذا المتغير، يعني الاستمرار في الحلقة المفرغة، التي يدور ضمنها التكامل، بسبب حالات التوتر وعدم الاستقرار، التي تُميز العلاقات بين البلدين. وعليه يتوجب الاعتماد على عوامل أكثر استقراراً، يُمكنها أن تؤدي تدريجياً، إلى إحداث حالة من الاستقرار الإيجابي، في العلاقات الثنائية في مرحلة أولى، ثم على المستوى المغاربي في مراحل لاحقة.

إضافةً إلى ذلك فإن توفر الإرادة السياسية الكافية، لابد وأن يصاحبه الإدراك العقلاني للمصالح المادية، والقدرة على إجراءات حسابات الربح والخسارة. فالملاحظ أن المؤشرات الاقتصادية تجعل من فتح السوق المغاربية، وتشجيع حرية التنقل والمبادرة الاقتصادية، عواملاً يُمكنها أن تؤثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية. إضافةً إلى ذلك يتطلب الوضع توسيع هوامش التأثير، الذي يمكن أن تمارسه المجتمعات المغاربية، من

خلال قوى المجتمع المدني مثلاً، ويتماشى ذلك مع تصاعد المطالب بفتح المجال بشكل أكبر لحرية التنقل، خاصة بين الجزائر والمغرب.

كما يتطلب تنشيط التكامل المغاربي، إدخال إصلاحات سياسية عميقة، وليس مجرد الاكتفاء بالاستجابة الظرفية للمطالب الداخلية. ويسمح ذلك بترجمة التصورات المجتمعية، إلى برامج سياسية قابلة للتجسيد على الواقع العملي. وهو ما يعني المزيد من التنسيق الأمني والسياسي، بهدف تحقيق المطالب المجتمعية (الخاصة بحرية التنقل والعمل). وكذلك إحداث تغييرات ملموسة على تصورات الدول حول التكامل المغاربي، الذي يُمكن أن يكون مرتكزاً للسياسة الخارجية للدول الأعضاء، تجاه دول أو تجمعات إقليمية أخرى، وعدم تكرار الموقف التفاوضي الضعيف الذي انعكس من خلال مسارات الشراكة الأورومتوسطية.

قائمة المراجع:

- دافيد سيدون (2014):"أحلام وخيبات أمل: تركيبات المغرب بعد الاستعمار" في عبد اللطيف أحميدة. ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة. ت/جمعة عمر بوكليب . مركز دراسات الوحدة العربي . بيروت
- محمد مزيان (2015). الجزائر والمغرب: الجوار الصعب . سياسات عربية ، العدد 12 ، يناير 2015.
- ألكسي كريف وآخرون (2018):"الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغل بعد" . صندوق النقد الدولي . واشنطن https://bit.ly/3vX8bAf (2021/02/12)
- اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية . راس لانوف (1991) ليبيا . https://bit.ly/3zXXjFl (2021/2/12)
- المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين الدولتين (1972). الرباط. https://bit.ly/3jksjt8 (2021/2/8)
- Abdelkébir Khatibi (2005):"Le Maghreb sans détours". In: Abdi Nourredine (Dir) Algérie, Maghreb: Le pari méditerranéen. (Paris: Institut du Monde Arabe)
- Aomar Baghzouz (2005):"Plaidoyer pour un couple algéro-marocain comme moteur de la construction maghrébine". In: Abdi Nourredine (Dir) . Algérie, Maghreb: Le pari méditerranéen . (Paris: Institut du Monde Arabe)
- Claire Brunel (2008) :"Maghreb regional integration" In: Gary Clyde Hufbauer . Claire Brunel (ed) . Maghreb regional and global integration: A dream to be fulfilled . (Washington DC: Peter Peterson Institute for International Economics)

- Franck Petiteville (2006) . La politique internationale de l'Union européenne . (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques)
- Irnerio Seminatore (2009) . L'Europe entre utopie et realpolitik . (Paris: L'Harmattan)
- Leon N. Lindberg (1963) . The political dynamics of European economic integration . (Stanford: Stanford University Press)
- Pierre Gerbet (2007) . La construction de l'urope . (Paris: Armand Colin).
- Robert Schuman (2015) :"Déclaration de Schuman" . (Bruxelles: Direction générale de la communication Information des citoyens . https://bit.ly/2T7LXOz(2020/12/7)
- Traité de l'Elysée (1963) . Paris . https://bit.ly/3devuyL (2020/12/7)